

مقتطفات صحافية

احصاء الاشجار المثمرة والتخيل
 باسعار مناسبة * (عن النهضة)
*** نكبات موسم الزيتون ***
 اصيب اصحاب معاصر الزيتون بصفافس في هذا الموسم بخسائر فادحة باهظة قد يكون لها تأثيرها على نشاط الموسم المقبل اذا لم تمرها الحكومة بعض الالتفات. وقد تعددت اسباب ذلك ولعل اهمها هو تاخير الحكومة بتعيين الثمن اذ كان الظن انه سيقع تقدير ثمن المائة كيلو زيتا بما لا يقل عن الخمسة والعشرين الفا وهذا من تهاون الحكومة ومن مساوي الاقتصاد المسير ثم الجوائح السماوية التي اصابت جانبها كبيرا من غابة صفافس قسيبت في ضياع كميات كبيرة من الزيتون وعاضدت ذلك شركات الفيتورة اذ لم تنقد اصحاب المعاصر من ثمن الفيتورة الا على حساب ستة آلاف فرنك للطن على حين في الساحل بشمانية آلاف ثم ضعف الانتاج من الزيت فكلها عوامل قد تعاونت على الاضرار بالفلاحين واصحاب المعاصر هذا لو اعترفت الحكومة بعض الالتفات فهونت على هذا النوع من النشاط الفلاحي والتجاري بعض ما اصابه لتدخره لموسمنا المقبل

*** علينا ان نستعد ***
 اشار العميد في خطاب له عند زيارته لصفافس الى ما يتوقع من تحرير سوق الزيت في السنة المقبلة وقد حرض الفلاحين على وجوب اعداد وتهيئة الحرفاء الذين سيعيون لهم زيتون طابتهم المقلبة. فالذي يظهر هو ان الحكومة في الموسم الآتي سوف لا تتولى اقتناء الزيت فعليا حينئذ ان نهى الحرفاء ان ترك الحبل هكذا على الغارب بالنسبة للفلاحين امر مخاطر جدا فلا نطالب ببقاء الاقتصاد المسير ولكننا لا نرضى ابدا ان تستهين الحكومة بالامر وعندها كل شيء فيحصل لاصحاب الزيتون. نظير ما حصل لاصحاب التمور في هذه السنة على الجمعيات الفلاحية وعلى ديوان الزيت والحجرات الفلاحية ان تستعد للامر ما دام في الوقت متسع والا فالكارثة كبيرة والحطب جليل. فان الموسم اذا ابتداء يتطلب التصدير السريع والكافي والاعدم الوعاء وفقد المال فتدحرج الاسعار ويغتم المحتكرون الذين تخضعهم البنوك بوسع معاملاتها

يجب الاستعداد للامر ما دام في الوقت متسع. (الزهرة - ١٦ فيفري ١٩٤٩)
 بوزارة الزراعة
 في صيحة يوم الخميس بارح معالي عبد القادر بلخوجة وزير الزراعة العاصمة قاصدا جهتي الوسط والجنوب التونسي للاطلاع على الاضرار التي لحقت المزراع من جراء تكاثر الفيضان ولتفتيش عن وسائل مقاومة هذه الآفة.

الاجتماع الجزائري للس. ج. ا.
 اثناء اجتماعه العام التأسيسي الذي عقده يوم ٢ فيفري ١٩٤٩ انتخب الاتحاد الجزائري للس. ج. ا. ديوانه الذي يتركب من السادة:

- الرئيس : جان لامي
- كاهية الرئيس : على القلائي
- الكاتب العام : قرالى
- كاهية الكاتب العام : الشريف الازهر
- امين المال العام : موهوب
- كاهية امين المال : بارون

بلاغات

المعلوم على الحيوان

الاداء على الاجباح
 الاداء على مزارع البقول او الازهار والمشاتل لعام ١٩٤٩
 تذكر مربى الحيوانات ومالكي اجباح النحل بانه يجب عليهم ان يقدموا اعلاما فيها في ظرف اجل نهايته يوم ١٥ مارس ١٩٤٩ والا تسلب عليهم العقوبات التي اقضاه الفصل ٦ من الامر على المؤرخ في ٢١ ديسمبر ١٩١٨ والفصل ١٩ من الامر على المؤرخ في ٢٥ جوان ١٩٤٨

اما زرايع البقول فيمكنهم ان يقدموا اعلامهم بالمزارع في وان واحد مع اعلاماتهم بالحيوان او بالاجباح
 اذا كان في مقدورهم معرفة مذبذوراتهم قبل يوم ١٦ مارس وهو الاجل المقرر بالاعلام بمزارع البقول المبذورة لحد هذا التاريخ الاخير ولا يفوتهم في كل الصور الانتفاع بالاجل القانوني الذي ينتهي يوم ١٥ ماي ١٩٤٩

ان الاعلام المنفردة بالنسبة لكل اداء على حدة ينبغي تقديمها مكتبة على مطبوعات خاصة او على كاغذ مطلق بشرط ان يميز في هذه الصورة الاخيرة بالنسبة للحيوانات عدد الدواب الخاصة بالاداء وغير حاضة الاداء بالنسبة لكل نوع من انواعها. وبالنسبة للاجباح ما كان منها ذا ششنان منقول او فار بالنسبة للاجباح الاخرى. وبالنسبة لمزارع البقول او الازهار والمشاتل المساحات المبذورة مع التمييز بين المزارع السقوية وغير السقوية وتقبل الاعلام المحررة كيف ذكر فيما يتعلق بالاروباويين سواء بادارة المال او ببيرواات الفروع المالية او بمراقبات الاداءات القارة

اما فيما يتعلق باعلامات التونسيين فانها تقبل اثناء جلسات عامة من طرف لجنة برأسها شيخ التراب تعقد اجتماعاتها في تاريخ يعلن عنه لمن يهمهم الامر بواسطة البريد بالاسواق وعلى طريق المعلقات ببيرواات العمال والكواهي والحلقات والمشاغيب

وحيث انه لا تسلم نسخ من الاعلام المطلوبة من المعلمين ان يحتفظوا بمزيد التحري بنظير الاعلام الذي يقوم مقام التوصيل (بلاغ)

للبيع
 سيارة اوتوموبيل « فورد » ذات قوة تبلغ ٢١ زائلة في حالة كانتا جديدة وهي فرصة استثنائية

فمن يرغب في اشترائها يتخابر مع مدير « تونس الفلاحية » من الساعة العاشرة الى الحادية عشر والنصف صباحا بشارع جول فيفري عدد ٧٧

الحجرة الفلاحية الفرنسية للشمال نشرنا في عدتنا الاخير قائمة اعضاء ديوان الحجرة الفلاحية الفرنسية للشمال التي انتخب رئيسها الجديد الم. بيار ديليني الفلاح بمجاز الباب.

ان م. بيار ديليني هو الخليفة الوجهي للم. بول ديليني الذي كان يعد من احدى زعماء مشروعى التعاون والتعاقد بالقطر التونسي. وفضل نشاطه في سبيل الدفاع عن مصالح الفلاحة كان م. بيار ديليني هو احد مؤسسى الس. ج. ا. وزعمائها بمجاز الباب وبالعمالة.

وفضل موقفه النبيل اثناء الحرب بشمال افريقيا في سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ حظى بوسام جوقه الشرف من رتبة « شفالي » وان اتحاد القطر التونسي للس. ج. ا. يقدم بغاية السرور تهانيه الحارة لم. بيار ديليني الذي حظى بثقة زملائه الذين رفعوه الى رئاسة الحجرة الفلاحية الفرنسية للشمال.

الفلاحون المنكوبون

المال امام جلسة المجلس الكبير العامة انه يوافق على تاسيس جمعية امداد مالي للفلاحين لاجل انجاز تجديد مكاسيهم التي وقع تدميرها او ضررها.

ولا يتحقق تاسيس هذه الجمعية الا اذا استطاعت اشهار اكتاب بفرنسا بفضل رفاق مساهمة. فتكفل ايضا جانب مدير المال بنجاح هذه العملية.

فاجتمع يوم ١١ فيفري ١٩٤٩ بدار الفلاحين ممثلو الفلاحين المنكوبين لاجل النظر في هذه المسألة.

وتقرر تاسيس هذه الجمعية التي تسمى « تجمع الفلاحين المنكوبين بالقطر التونسي » طبق النصوص القانونية التي يقع تطبيقها على الشركات ذات الراسمال الغير محدود. واليكم اسماء الاعضاء المؤسسين وهم السادة : عبد الرحمان الباجي وبربول ودابات ودليلني وكاريليا وماكيافيس وكافاشرو. وسيقومون بدون تراخ بانجاز العمليات اللازمة لاجل تاسيس الجمعية بصفة نهائية.

ولا تزال ماموريتنا تحتم علينا الفات نظر الفلاحين المنكوبين بسبب الحرب الذين ينتظرون التحصيل على وسائل تجديد مكاسيهم من بناءات ومواشر وعتاد وغراسات قلنا الفات نظيرهم الى المساعدة التي يستطيعون تلقيها من طرف هذه المؤسسة ونحنهم على الانخراط في هذه الجمعية التي ستكون عديدة بفضل توافر عدد منخرطها حتى تحظى بتأييد ومساعدة الحكومة التونسية واداراتها. (جان بربول)

يعود بالنفع الا على افراد قليل العدد ويضع المتجبن والمستهكين على حد السواء. يجدر اتخاذ طرقات تحول حالا اشتراء وادخار جميع الكميات المعروضة على الاتجار. ويعود هذا الدور التعديلي الى الدولة. فتمنى انها ستقوم به.

وفي هذه المدة سيوضع مشكل تعيين السعر الواقعي. ان هذه المسألة تحظى وحدها جوابا مدققا وستستأنف الحديث عنها في الظروف السانحة. غير انه من الحرى ان نذكر حقيقة اساسية وهي قاعدة التوازن النسبي بين سعر القمح والحبوب الثانوية.

(مارسال كاريك)

الفلاحين هذه. ينص حرفيا الامر على الصادر في ١٧ جويلية ١٩٤٨ والمتعلق باصلاح اضرار الحرب على حقوق والتزامات المنكوبين ويعتبر تقدير اضرارهم كرقاع دين رسمية طبق نص الفصل ٣ ومن جهة اخرى حظى امر تجديد المكاسب الفلاحية المنكوبة بحق الاولية وذلك طبق قرار أصدرته الحكومة (قرار جناب الكاتب العام الصادر في ٣١ مارس ١٩٤٨)

ان جميع هذه الشروط الخاصة بالفلاحة المنكوبة تؤيد وجوب كفاية الدولة بامدادها عوض كفاية الفلاحة المنكوبة نفسها.

تلك هي نية المشرع حسبما يظهر من نصوص الامر على المتعلق بالاضرار حيث ان منح التجديد التي يستحقها المنكوبون اعدت لتضيق حسابات التسبقات التي تناولوها وان لم تستعمل تلك التسبقات لتلك الغاية فان فائضها تتحمل به الدولة بمقتضى الفصل ٤٣ ومن جهة اخرى انه في مقدور المنكوبين ان يتجمعوا ويتسلفوا على طريق القروض المشتركة المبالغ اللازمة لتجديد مكاسيهم. فان كان الامر كذلك تتحمل الدولة بالفائض

وجميع المضاريف العامة التي يستوجبها ذلك التجمع (الفصل ٤٤).

ويظهر لنا ان هناك تناقض بين هذه النصوص والنصوص المتعلقة بالقروض المصرفية التي تحبل مضاريفها على كاهل المنكوبين.

هذه هي الملاحظة الخطيرة التي اثيرت امام جلسة المجلس الكبير اثناء النظر في الاتفاقيات الجديدة.

واجابة الى هذه الملاحظة صرح جناب مدير

(بقية الصفحة الاولى)
 وفيما يخص الاجل المتوسط تبلغ جملة الفائض ٤٥٥٠ لثلاثة في السنة الواحدة. وتحتم المضاريف تسليم الضمانات الاعتيادية التي تقتضيها القوانين الاساسية المتعلقة بالامور الفلاحية اعنى بذلك رهن العقار.

وليس ضمان الدولة الفرنسية والدولة التونسية الا امر ثانوي بالنسبة للضمانات الواقعية حتى ان المضاريف لا تطالب الحكومة باداء ضماناتها الا بعد ما تخيب في محاولة استخلاصها من الفلاح المقترض.

ان هذه الطريقة تحظى على فوائد ابلغ من التي يحتوى عليها قانون ١٩٤٣ حيث ان مبلغ القروض المباحة تتضاعف اربعة اضعاف بالنسبة لتقدير الضرر في سنة ١٩٤٢ وقررت الحكومة التونسية امتالا لرأي المجلس الكبير ان يتضاعف ذلك القدر ٦ اضعاف عوض اربعة كما انه تقرر ان الفلاح المنتج الغير ملاك يستطيع التمتع بالسهولت الاعتمادية حول الثلاثة مضاريف المذكورة اعلاه. وتحقق الدولة الفرنسية والدولة التونسية الضمان الثانوي.

غير انه يمكن انتقاد هذه الاجراءات الجديدة التي لا تزال مرتكزة على القواعد الاساسية التي تحتوى عليها الاجراءات السالفة.

ويؤدى تطبيق تلك القواعد الاساسية الى الالتزام باداء فائض وتحقيق رهن العقار هذين الشرطين الذين رفضهما الفلاحون منذ ١٩٤٣ والآن هل توجد وجهة صحة لادعاءات

حرية الاتجار في الحبوب الثانوية

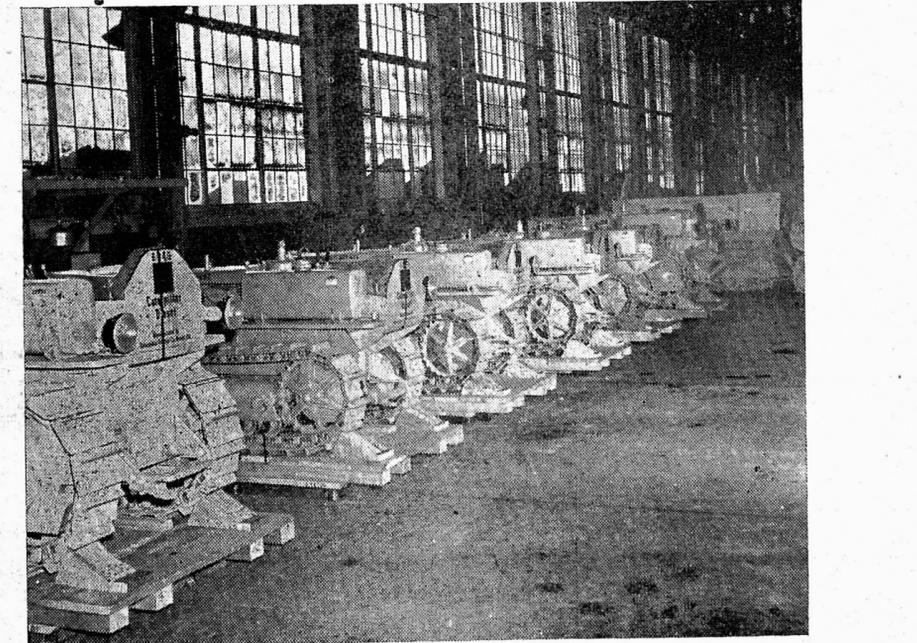
ببتدئي حصاد الشعير من اواخر شهر افريل فيجد بنا ان نذكر هنا العوائد التي يجرى طبقها العمل في هذه البلاد فيما يخص بيع الشعير. فنجد نضوجه تتراكم كميات الشعير في جميع الاسواق. ويكون سعره اذاك مرتبعا بما تفرضه قاعدة العرض والطلب. وحيث ان العرض تتجاوز اهميته اهمية الطلب ترى في اقلية الظروف السعر يقل بكثير عن القدر المعتدل.

ونظرا لهذين العاملين الهامين وهما غزارة المحصول وبعده الاستعجالى انه من اللائق بالحكومة ان تهيب لهذا المشكل اعتبارا جديا لانه سيوضع في القريب العاجل وذلك كى تجتنب انحطاطا وقتيا في الاسعار انحطاطا لا

قررت الحكومة الفرنسية بمقتضى امر صدرته البيع الحر للحبوب الثانوية ابتداء من غرة فيفري الجاري. ويسرنا هذا الامر لسيما لاننا ناضنا بدون انقطاع في سبيل اقصى حرية ممكنة بالنسبة لبيع منتوجاتنا حيث ان هذا الامر الذي قرره الحكومة الفرنسية سيقع بدون شك تطبيقه بالقطر التونسي.

وينص هذا الامر على ان الاسعار تبقى تحت اجراءات التسعير الرسمي تلك الاسعار التي يتضمنها الامر الصادر في ٨ اوت ١٩٤٨ ويستحصل القطر القطر التونسي بناء على اهمية البذر والامطار التي لا تزال تنزل على كامل الايالة من شمالها الى جنوبها على محصول من الشعير يتجاوز الضروريات المحلية. ولكن

LE PLAN MARSHALL ET L'AGRICULTURE TUNISIENNE



Groupes de Tracteurs à chenilles « CATERPILLAR » en cours d'emballage aux Usines pour expédition sur la Tunisie. Un premier envoi est déjà arrivé à destination. D'autres suivront.

Roses de France

Placé dans le centre le plus important de culture et de sélection des Roses, l'Etablissement Horticole Léon PIN vous offre son

COLIS « A SPECIAL »
 « Les dix plus belles roses »

Ce colis est composé des dix plus belles variétés de Rosiers modernes à grosses fleurs, de tous coloris, en sujets greffés qui fleuriront abondamment dès le 15 décembre.

cette année, de mal à décembre.

Chaque colis comprend un rosier nouveau « AMI LEON PIN » (création Pernet-Ducher) rose chamois teinté ocre.

Ce rosier a obtenu la médaille d'or aux expositions de Paris et de Limoges.

Desirant faire connaître ses produits et développer le goût des belles fleurs, l'Etablissement Léon PIN offre spécialement ce colis aux Amateurs d'Afrique du Nord, à des conditions exceptionnelles.

Pour le prix de 1.200 francs, il sera en effet livré franco par avion, tous frais de transport et d'emballage compris.

La rapidité de ce transport ainsi que notre emballage particulièrement étudié, mis au point par une longue pratique, nous permettent de garantir d'une manière absolue l'arrivée des rosiers en parfait état de santé et de garantir également l'absence de toute maladie.

Tous nos plants sont soigneusement étiquetés, et garantis indemnes de toute maladie.

Paiement par mandat-lettre ou chèque bancaire joints à la commande, ou contre remboursement à réception (frais de remboursement en plus).

Etablissement Horticole LEON PIN, SAINT-GENIS-LAVAL, près LYON (Rhône-France)

Une notice illustrée sur la Culture des Rosiers, et un Catalogue-Album avec reproduction en couleurs naturelles de Fleurs, sont joints gratuitement sur demande à chaque envoi.

P. 46

تونس الفلاحيه

لسان جامعة التعااضديات الفلاحية للقطر التونسي وجامعي النقابات الفلاحية ونقابات الاختصاصيين الفلاحين بالقطر التونسي
(اتحاد القطر التونسي للس.ج. ٠١)

سانحة

يظهر ان الفلاحة التونسية مثل الفلاحة الفرنسية ستجد نفسها محظوظة تحت رمز غزارة الانتاج. فمن ناحية زيت الزيتون كما من ناحية الحبوب او الفلال او الحيوان ان جميع تلك الانواع من المنتوجات ستبلغ وتتجاوز ما يسدد الضروريات غير انه لا يجب على الغزارة ان تفاجئنا. يوجد انتماء روجي للتعويض بالخاصة كما يوجد انتماء روجي للتعويض بالفراخية. انا نخشى وللسنا وحدثنا نخشى ذلك ان تسبب طيلة الانتظار في منعا من التصدير في اوانه. ويدل مثل التمور والزيوت على انه لا يمكن التفتيش على السوق الجديدة في البلاد الاجنبية بدون القيام بتحصيرات. وانه ليس من المناسب ان يقع التصدير في ظروف غزارة الضائغ بل وبالعكس لذلك يجب ان يقع التصدير في الوقت الذي تتجاوز فيه عرض النتاج الرغبة فيه. تلك هي حقائق جلية يجدر بغيرنا ان يقرؤوا لها حسابا اما نحن فقد تجرعا مرارة تجربتها.

انا نعرف كل الاعراف بانه يجدر بقادتنا ان يتخطوا على الاهمية الواقعية التي يبلغها محصولنا وذلك لاجل تحقيق الاستهلاك الداخلي كى ينعوا

قدر الكميات الباقية المدة للتصدير. غير انه يحسر علينا ان نفهم ان التأخير والتفاس لم ينمحا لمنتجينا بالرغم عن وجود منابع الاسترشاد ان يفتنوا فرصة اسعار مرتفعة يستطيعون ايجادها في السوق وبالخصوص في المدة الانتقالية او مدة المنتوجات البكورة. ان مشكل الشعير سيوضع بدون شك في ظرف شهر واحد. واذا كان المحصول منه سيبلغ الاهمية التي وقع تقديرها سيقى جانب يمكن تصديره. فيتحمس اذن التهيؤ لذلك التصدير المحتمل.

ويجب ان تراعى بالنسبة لكل تصدير نحو فرنسا الطاقة الاستهلاكية الفرنسية. وفي هذه الآونة فان محصول فرنسا من بطاطة وحبوب ثانوية ينهانا عن تصدير هذين النوعين من النتاج الفلاحي الى فرنسا. لا يقضى اذن المشكل الموضوع امامنا ان تمنى ان تكون غزارة انتاج موادنا الاساسية الفلاحية سببا في انحطاط اسعار البيع ذلك الانحطاط المترتب على تلك الغزارة بل تقضى وضعية المشكل كما ينهنا مؤسستنا العتيبة المركزية للس.ج. ٠١ اتخاذ تدابير بالنسبة لتصرف انتاجنا وتوزيعه باسعار مناسبة.

(تونس الفلاحية)

الفلاحون المنكوبون

ان تجديد الاتفاقيات المبرمة بين الدولة التونسية والمصارف التي كلفت بمقتضى نصوص اكتوبر ١٩٤٣ التي أصدرتها الحكومة الوقتية بعاصمة الجزائر بقبول مطالب القروض الحسوية التي يقدمها الفلاحون المنكوبون قلنا ان تجديد تلك الاتفاقيات جعل امر الفلاحين المنكوبين يستوجب حالا اهتماما عظيما. وسنذكر فيما يلي طرفاته المالية والملاحظات التي اثارها.

ففي فصل صيف ١٩٤٣ تخلص القطر التونسي من حوادث حربية خطيرة وكانت مدنه تصيبها القنابل التي تهدم موانيه وطرقاته وتهتك باديته.

وتكبد فلاحو الجهات الكائنة بين ماطر والقصرين والمشملة على مجاز الباب والنخس والوسلاية خسائر باهظة بسبب وقائع الحرب. فاصبوا في حقولهم وبنائهم ومواسيمهم وغير ذلك...

وحالا تحتم اصلاح الفلاحة المنكوبة لان ذلك اصلاح لازم كى تستأنف البلاد بذل جهدها في سبيل الانتاج. ففهم المنكوبون هذا الامر واتحدوا في كنف قسم خاص تحت اشراف حجرتهم الفلاحيتين الفرنسية والتونسية للشمال. وبعد ما قاموا باجراءات الماينة والاختبار اخذوا يسمعون في سبيل تجديد مكاسبهم.

غير ان ذلك التجديد يستوجب الاموال. فخابت اذالك آمالهم لما اخبرتهم الحكومة الوقتية بعاصمة الجزائر انه من المحال ان يشرع في دفعات او تسبقة عن اضرار الحرب ما دامت الحرب لم ترفع اوزارها (قرار ٢ اكتوبر ١٩٤٣).

وفي الحال وبينما كانت المساعدة التي يستوجبها الاقتصاد المنكوب متاكدة جدا رضيت الحكومة بان تستعمل امكانيات المصارف من المال. فصارت التسبقات للمنكوبين بمثابة

سلفات تطبق عليها قواعد الاعتماد المصرفي والقوانين الاساسية الخاصة بمنتظمات القروض (الاورام العلية الصادرة في ٢٥ اكتوبر ١٩٤٣ التي تقتضى تطبيق قوانين ٣ اكتوبر ١٩٣٤ بالقطر التونسي).

وبناء على ذلك أبرمت اتفاقيات بين الدولة التونسية والاعتماد العقارى للجزائر وتونس تحت تاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ والصدوق العقارى للقطر التونسي تحت تاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٣ والصدوق الجهوى للاعتماد التعاونى الفلاحي للقطر التونسي تحت تاريخ ١١ ماي ١٩٤٤

وتنص تلك الاتفاقيات على ان السلفات التي تحملها رفاع يستطيع تصريفها بمصرف الجزائر ان كان فائضها يساوى فائض تصريفها الذي يعينه المصرف الرسمي ويشقل على ذلك الفائض ٥٠٪. والمائة سنويا حتى كان يبلغ الفائض اذالك ٢٥٠٪. اما اجل تلك السلفات فكان محدودا الى ٣ سنوات يجب تجديده في كل سنة.

ولم يتجاوز المبلغ الذي تقع تسبقة نصف قدر العقار الضماني ولا قيمة الضرر الحربى المعينة بناء على قيمة المكسب في غرة نوفمبر ١٩٤٢

وخلافا لذلك وبمقتضى الامر العلى الصادر في غرة ماي ١٩٤٧ تضاعف قدر الضرر بنسبة ٢٥٠٪ الواحد.

وكان الاعتماد العقارى والصدوق الجهوى يرضيان الفلاحين الملاكين الذين يستطيعون تقديم عقود املاكهم للرهن بينما كان الصدوق العقارى يهتم بالفلاحين المستوعين او الذين لا يكسبون عقودا مسجلة بدفتر الاملاك العقارية فكان يستقن بضمان يحتوى على المواشى.

وكانت هذه الاجراءات لم تقنع الفلاحين المذكورين الذين رفضوا قواعد الفائض الذي يجب دفعه والرهن الذي يجب اجراؤه. وكانوا لم يرضوا بعد ما قاسوا الشدائد التي اصابتهم بسبب الحرب بان يكونوا مرتكبي الديون وان يعتبروا كاذلاء يطلبون الاعانة.

النشاط النقابي والتعاضدي

بعض الاجراءات التي اتخذت في سبيل المصلحة الفلاحية حتى تخسر في ذلك الحطام الفائدة المعنوية المترتبة على تلك الاجراءات. وتسود جزئيا على الاحتراز البدوى القديم ادلة النشاط والنفع التي تقيمها التعااضديات بينما لم يجتذ المشروع النقابي الفلاحي الفتى الذي يهدده بدون جدوى خطر الابتلاع من طرف الاحزاب السياسية مرحلته الخطيرة.

وبعد هذه المقارنة لا يجدر ان يستخلص انا نكر منفعة المشروع النقابي الفلاحي. كلا. ان هذا لا يخطر ببائنا ابداء بل نعتقد بالعكس لذلك ان المشروع النقابي والتعاضدي يكونان جمعا متاسقا وان المشروع النقابي يجب عليه ان يكاتف التعااضد مثلما يجب على التعااضد ان يحقق ماديا بفضل مشاريعه اهداف النقابات تلك الاهداف التي تنتمى العناصر الغافلة الى ان تعتبرها مجرد فكرة قليلة الاهمية في نظر الفلاحين الذين لا يكترسون الا بالواقعات المحسوسة.

وما يدل على رمانة هذا الاقتران (وتسمى ان يكون الحب خليفة الرمانة) هو نشر صحيفة التعااضد في لسان حال الس.ج. ٠١ « التحرير البدوى » وتحرير السانحة الاولى لتلك الصحيفة بقلم م. بيار مارتان.

ان هذا الدليل قاطع على المنصب الذي استطاع التعااضد ان يحوزه بفضل نشاطه التثبيدي المجرى من كل جمجمة في كنف المنظمة العتيبة، الس.ج. ٠١.

وانه ايضا وعد بان ذلك المنصب سيحفظ ويحسن بفضل المشاريع الجديدة التي شرع فيها التعااضد الفلاحي بفرنسا. وان هذا الامل نفيس اذا اعتبرنا جميع الصعوبات التي ستعرض للانتاج الفلاحي المستمد للتطور حسبها يقتضيه اقتصاد ما بعد الحرب ومحاوله تذليل مشاكل غزارة الانتاج بعد ما قاسى الشدة في عهد ليس بعيد في سبيل تذليل مشاكل قلة الانتاج.

موسم الزيتون لسنتي ١٩٤٨-١٩٤٩

رسالة مبعوثنا الخاص بصفاقس
وفي نهاية الامر اتضح ان محصول هذا الموسم يتجاوز ما كنا نؤمله. غير ان نظام جمع المحصول وتعيين الاسعار الغير محكم وتراكم قاتمات الارباح ادت بارباب معاصر عديدين الى ان يطرؤوا ابواب السوق السوداء ويمتدحون كبرين الى ان يبالغوا في توفير الكميات التي يحفظونها لاستهلاكهم العائلي.

وكان كل ذلك لم يسمح ضبط نتيجة العصر وجمع الزيتون ضبطا مدققا حتى تظاهرت السلطة بحقيقة الاستهلاك الرسمي فنجلت الحالة امامنا واستطعنا الاكتشاف على الحقيقة. ان الموسم على وشك الانجاز ولكن قد اصرمت خمسة اشهر منذ ابتداء الاستهلاك الرسمي. وبينما توشك تبلغ الكميات التي وقع جمعها ٢٥٠٠٠ طنا فان الاستهلاك الرسمي الذي يستوجب الاحتياط على ٢٠٠٠ طن لكل شهر لم يتناول في الحقيقة الا ثلث ما خصص له. ويظهر انه لا أمل في ارتفاعه لسبب منذ تصدير الاجراءات التي تقتضى حرية تجول الزيت.

فقطرا لهذه الشروط اضطرت السلطة الى الموافقة على الاستمدادات الاولى المتلفة بالتصدير. فوقع الترخيص في تصدير دفعتين متواليتين تبلغان ١٠ بالنسبة للمائة وفعلا وقع تصدير جلهما. ويتنظر في القريب العاجل الترخيص في تصدير دفعة ثالثة حسب رغبة

مصدرنا الذين يسمح لهم ذلك استيناف علاقتهم مع المشتريين الاجانب ورغبة ارباب المعاصر والتجنين ايضا.

اه كان من المسير ان نتم صناعه الزيت حسب شروط حسنة وذلك بسبب قلة الاعتمادات المصرفية. ولا تزال الحالة لحد الان خطيرة بسبب استقرار الاستهلاك الداخلي في انحطاطه وموقف المصارف الصارم ازاء اسعار الزيت التي تكفلت الدولة بها.

اما التصدير فانه لا يزال يجتاز صعوبات شديدة. فبعد اشتراطها لكمية شظيلة كفت الولايات المتحدة الاميركية رغبتها. والتمت اقتنرا باشتراء كميات باهظة ولكن الامر لا زال مشعبا بسبب انخفاض اسعار الزيوت النباتية انخفاضا مسترسلا. وعضو ان تتساهل في اسلوب تعيين السعر الادنى ستظفر السلط الى ان ترخص تصدير عدة كميات نحو اسواق اخرى دون التي كانت عيبتها.

انه من الحرى ان يقع السهر على جميع الاجراءات التي من شأنها ان تحقق التصريف الى الاستهلاك والتصدير ايضا وتصريف جميع الكميات قبل آخر سبتمبر حيث ان حالة الزيوتين المزدهرة تسمح لنا ان نؤمل منذ الآن انتاجا سيحقق اقناع الحاجيات المحلية.

ونحث قراءنا على مطالعة مقال نشرته زميلتنا « الزهرة » عن هذا الموضوع ونقله عنها في « مقتطفاتنا ».

المنكوبون من الفلاحين

يوم ١١ فيفري استدعى اتحاد القطر التونسي للس.ج. ٠١ والحجرة الفلاحية المنكوبين من الفلاحين لحضور اجتماع بدار الفلاحين كى ينظروا في وجوب تكوين جمعية يكون هدفها تحقيق اعتمادات اصلاح اضرار الحرب.

وفي اثناء ذلك الاجتماع الذي كان حضره السادة فاشرو وميشال وكاريللا وريبرو العضوان بالمجلس الكبير بسط م. بريول المشكل الذي تسبب فيه تجديد الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والمنظمات المصرفية المكلفة بقبول مطالب القروض التي يقدمها المنكوبون. وبين ان القروض الجارية كانت تطبق عليها النصوص الجديدة التي تحويها الاتفاقيات وتقتضى ابدال تلك القروض الى قروض قصيرة الاجل تحمل فائضا يبلغ ٣٥٠٪ للمائة او متوسطة الاجل (٥ سنوات) وتحمل فائضا قدره ٤٥٠٪ للمائة.

وذكر م. بريول في الختام ان التشريع الحالي الجاري به العمل يخول للمنكوبين ان

غير ان مطالبهم لم تقبل بالرغم عن التداخلات العديدة التي قام بها قادة قسم الفلاحين المنكوبين. فاضطروا الى الالتجاء الى تلك الاعتمادات لسبب وان الجفاف كان مسترسلا مدة سنين عديدة حتى وجدوا انفسهم في حالة من الوجوه المالية اتمس من الحالة التي كانوا فيها من قبل ذلك.

ولما انتهى اجل تطبيق الاتفاقيات المذكورة اعلاه في آخر سنة ١٩٤٨ وحيث ان السلفات المسلمة لم تتحمل بها الاجزيا مندوبية السكسي وتجدد البناء وافقت الحكومة التونسية على تعويض السهيلات القديمة المتعلقة بالاعتماد بطريقة جديدة لاجل الامداد المالى.

وتحتوى هذه الطريقة على اعطاء قروض ذات اجل قصيرة لا تتجاوز العام الواحد او على قروض ذات اجل متوسطة تبلغ ٥ سنوات ويساوى مبلغ القروض قيمة الاضرار التي وقع تقديرها في غرة نوفمبر ١٩٤٢ وتضاعف ٤ مرات وتعطى على سبيل التسبقة عن غرامات اضرار الحرب التي يستحقها المنكوبون.

فبناء على ذلك ابرمت الحكومة اتفاقيات جديدة مع الثلاثة مصارف الاتي ذكرها : الصدوق العقارى للقطر التونسي في ١٦ ديسمبر ١٩٤٨

الاعتماد العقارى للجزائر والتونسي في ١٣ ديسمبر ١٩٤٨

وصدوق الاعتماد التعاونى الفلاحي للقطر التونسي في ٢٩ جوان ١٩٤٨

وتسلم تلك المصارف قروضا للمنتجين الفلاحين ملاكين كانوا او غير ملاكين للعقار الذى يستثمرونه. ولا يمكن لهم ان يتجاوزوا مبلغ الغرامة التي يستحقونها على سبيل ضرر الحرب ويرتبط تعيين ذلك المبلغ بالضمانات التي يقدمونها

وتبلغ جملة قدر الفائض بالنسبة للقروض القصيرة الاجل ٣٥٠٪ للسنة الواحدة. (القية على الصفحة الثانية)